العنف ضد المرآة وعلاقتة ببعض المتغيرات الاجتماعية
دراسة تحليلية

إعداد
د/اسمهان احمدالفضيل العشيبى

2025

الملخص

يعتبر العنف ضد المرآه مشكلة عالمية تعاني منها العديد من المجتمعات الإنسانية، كما أنها قديمة قدم الإنسانية نفسها، وقد نالت اهتمام الباحثين في مجالات مختلفة ومنها علم الاجتماع حيث أوضحت كثير من الدراسات الآثار السلبية الناتجة عن استخدام العنف الجسدي والنفسي والإهمال للمرآه ولقد عنيت الشريعة الإسلامية بالمرآه فجعلت لها حقوقاً وعملت على حمايتها والمحافظة عليها ، حيث منحتها حقوقاً متعددة وشرعت له من الأحكام ما يكفل حياه كريمة، وأوجبت عقوبة على من يعتدي عليها.

وهدف البحث الى التعرف على أنواع العنف الموجهة ضد المرآه(جسدي، نفسي، اهمال)، وايضا التعرف على علاقة العنف ضد المرآه ببعض المتغيرات الاجتماعية وهي:(المستوى التعليمي، المستوى الاقتصادي الخلفية الاجتماعية، ريف ، حضر) ، واعتمدت الباحثة على الطريقة الوصفية.

وكان من أهم النتائج أن المراة فى البيئة الحضرية إلى حد ما أقل تعرض للعنف من الجل عنها بالبيئة الريفية طبقا لطبيعة المجتمع الريفى الذى تسود فيه قيم الذكورة والرجولة بشكل كبير، مما قد يدفع الى عدة مظاهر للعنف ضد المرأة، وأوصى البحث بتخصيص مادة في المنهج الدراسي، في مختلف المراحل التعليمية (الابتدائية، الإعدادية، الثانوية، الجامعية) تهتم بحاجات المراه ومشكلاتها الاجتماعية والصحية والنفسية التي يعانون منها، مع مراعاة تداخل هذه المشكلات مع العديد من المتغيرات كمتغير النوع، ومتغير الدخل ومتغير الحالة الاجتماعية.

Violence Against Women and Its Relationship to Some Social Variables: An Analytical Study

Dr. Asmahan Ahmed Al-Fadheel Al-Ashibi

Abstract

Violence against women is a global issue affecting many human societies. It is as old as humanity itself and has drawn the attention of researchers across various fields, including sociology. Numerous studies have highlighted the negative impacts of physical and psychological violence, as well as neglect, directed at women. Islamic law has taken particular care to protect women, granting them rights and ensuring their protection and dignity. It has provided women with multiple rights and established rulings that ensure a decent life, while also imposing penalties on those who harm them. The aim of this research is to identify the types of violence directed against women (physical, psychological, and neglect) and to explore the relationship between violence against women and certain social variables, such as educational level, economic status, social background, and whether the setting is rural or urban. The researcher adopted a descriptive methodology.

One of the most significant findings is that women in urban environments are, to some extent, less exposed to violence compared to those in rural areas. This is attributed to the nature of rural societies, where masculine values and notions of manhood are more dominant, potentially leading to various forms of violence against women. The study recommends incorporating a subject into the educational curriculum at all levels (primary, preparatory, secondary, and university) that addresses women's needs and their social, health, and psychological issues. It also emphasizes the need to consider the intersection of these problems with multiple variables such as gender, income, and marital status.

مقدمة:

لقد طرأ على البناء الاجتماعي فى ليبيا العديد من التغيرات، وذلك فى أعقاب التطور الهائل الذى شهدته العديد من المجتمعات العربية، ولقد كان لتلك التغيرات تأثراً على المجتمع الليبى. هذا بالإضافة إلى أن الأسرة الليبية قد تميزت بخصائص جوهرية كانت نتاجاً لمجموعة العوامل الحياتية والظروف المواتية التى يعيشها المجتمع الليبى، والتى انعكست بشكل أو بآخر على بنائه الوظيفى الكلى، فالمجتمع الليبى شهد تحولات كبيرة على كافة الأصعدة المجتمعية وكان لها الدور الفاعل فى حياة الفرد والجماعة والمجتمع.

ومما لاشك فيه أن ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحياة الحديثة للمجتمعات،فهي تعتبر احد المشكلات الأساسية التي احتلت مكانا بارزا واهتماما متزايدا من الباحثين في مختلف المجالات الاجتماعية والنفسية والتربوية، فقد سعى الباحثون لوصف و تفسير أشكال العنف ضد النساء ، وذلك لمحاولة وضع الخطط والبرامج الوقائية والعلاجية له، ومن اجل توفير حياة كريمة لهن من جهة والاستفادة من إمكانياتهن من جهة أخرى.

ويؤكد ذلك وجود العديد من المنظمات الحقوقية النسوية التي تنادي بإيقاف العنف ضد المرأة ،حيث يمثل الاهتمام بهذه الفئة مؤشرا من مؤشرات تقدم الأمم ،هذا بالإضافة إلى أن عالمنا اليوم يشهد ظاهرة جديدة ومميزه تتمثل في الزيادة الكبيرة والمستمرة في أعداد النساء المعنفات على المستوى العالمي، وخاصة مع تطور أساليب الرعاية الصحية والطبية.

ولكن مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها المجتمعات المتقدمة والنامية_ ومن بينها ليبيا_ ومع التطور الحضاري والصناعي الذي نعيش فيه والذي تأثر به مجتمعنا إلى حد ما حدث تغير في شكل العلاقات الاجتماعية وخاصة داخل محيط الأسرة ، حيث لم تعد العلاقات أولية كما كانت بل أصبحت تسير نحو التعقيد وخاصة بعد تحول الأسرة من الممتدة إلى الأسرة النووية، وخروج المرأة للعمل والأبناء للدراسة، وتكون اتجاهات سلبية نحو وضعية المرأة، تميزت بقدر غير صحيح، وكذلك استخدام العنف نحوهم.

كما أكد الباحثين الغربيين على أن التغيرات التاريخية للأسرة هى المسوؤلة عن كثير من العنف الذي يتعرض له نسبة كبيرة من النساء ، حيث نجد ان هناك عدة متغيرات اجتماعية ترتبط بشكل اساسي بممارسة العنف،ابرزها المستوى التعليمي ، والمستوى الاقتصادي وخلفية الاسرة ، وكل ذلك قد يرجع إلى ظروف المجتمع المعاصر وضعف الوازع الديني وسط العالم المادي اليوم وكثرة المشاكل الاجتماعية.

مشكلة البحث:

لابد لأى بحث من أن تكون له قاعدة ينطلق منها، وتتمثل تلك القاعدة فى مدى إمكانيته لتشخيص عوامل المشكلة، ومن ثم اقتراح الحلول الملائمة لها، إذ ليس هنالك من مشكلة يختارها الباحث من أجل دراستها وتقصى أسبابها وعواملها لا ولها جانب ذاتى وآخر

موضوعى، وفى هذه الدراسة ما يحقق ذلك الترابط الذاتى والموضوعى (رسول مطلق، 2012، 35).

فالمشكلة هى مصطلح علمى ولفظ يعبر عن حالة وقعت غير مرغوب بوقوعها وهى تتصعد وتزداد وتتفاقم وتكبر مع مرور الوقت وإن لم نتسطيع حلها تتفجر وتصبح أزمة لأنهاية لها ومصيبة لا حد لها (الحريرى،2011، 106)،

ان مشكلة البحث تتحدد في دراسة العنف ضد المرآه (جسدي، نفسي، إهمال) وكذلك التعرف على أهم المتغيرات الاجتماعية التي لها علاقة منطقية بالعنف ،وكيفيه معالجتها.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية: تقديم قدر من المعلومات والأحداث المتعلقة بالعنف ضد المرآه ، وبالتالي تفيد الباحثين والمهتمين بقضية المرآه، فتكون مرجع يستفيد منه الباحثون مستقبلا.

الأهمية العملية: فإن النتائج التي تتوصل إليها هذه الدراسة، يمكن أن تسهم في إمداد جهات الاختصاص المنوطة برسم سياسات التخطيط الاجتماعي والسياسي بالمعلومات العلمية الواقعية للتخفيف من العنف الموجه ضد المرآه.

وتتمثل أهمية البحث في تسليط الضوء على العنف ضد المرأة بكافه أشكاله، وذلك من اجل وضع الخطط والبرامج والحلول التي قد تحد من انتشار هذه الظاهرة أو المشكلة على المستوى الأسري على وجه الخصوص والمجتمع الليبى على وجه العموم.

أهداف البحث:

1.التعرف على أهم مظاهر العنف ضد المرآه (جسدي، نفسي، إهمال).

2. التعرف على علاقة بعض المتغيرات بالعنف ضد المرآه(النوع مستوى التعليم، الدخل حجم الاسرة،الخلفية الحضرية).

3. التعرف على الطرق السليمة لمواجهه العنف ضد المرآه.

تساؤلات البحث:

1. ما هي أهم مظاهر العنف ضد المرآه (جسدي، نفسي، إهمال).

2. ما هي أهم المتغيرات بالعنف ضد المرآه((النوع مستوى التعليم، الدخل حجم الاسرة، الخلفية الحضرية).

3. ما هي الطرق السليمة لمواجهه العنف ضد المراه.

مفاهيم البحث: يتضمن البحث عدد من المفاهيم التى يمكن تحديدها فيما يلى:

العنف: واجه الباحثون الاجتماعيون مشكلة التعريفات ، والمفاهيم ذات الارتباط بالعنف، وذلك المصطلح له أبعاد ثقافيه، ومن ثم يختلف باختلاف المجتمعات المتباينة، فما يعد عنفا أو ايذا في مجتمع قد لا يكون كذلك في مجتمع أخر ، ولذلك اختلطت بعض المفاهيم ، اذ اعتبر بعضهم ان العنف مرادف في معناه للإيذاء ، وفي حين رأى الآخرون أن العنف ضرب من ضروب العدوان، او هو العدوان نفسه، وقد حدد الباحثون تعاريف متعددة للعنف(عبد الحميد احمد عبد الرحمن:2013ص4،3).

حيث عرفته منظمه اليونسكو العنف بأنه: استخدام الوسائل التي تستهدف الأضرار بسلامه الآخرين الجسدية والنفسية والأخلاقية ، واعتبرت العنف النفسي، والأخلاقي نوع أعمق من العنف الجسدي ، وأكثر استحقاقا للادانه ، والرفض لأنه أكثر ضررا من العنف الجسدي وأكثر منه خطرا(محمد سيد فهمي :2012ص48).

ويشير **كلارك** للعنف بأنه تصرف صادر عن أعضاء جماعة اجتماعية تتمتع بالقوة، موجه إلى أعضاء جماعة اجتماعية تفتقر إلى تلك القوة ، ومن ثم يشير مفهوم العنف إلى استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون، ومن شانه التأثير على أراده الفرد واستخدام العنف بالإكراه(عصام توفيق قمر وآخرون:2014ص128)

العنف هو ممارسة القوة البدنية لإنزال الأذى بالأشخاص أو الممتلكات كما أنه الفعل أو المعاملة التى تحدث ضررا احسانيا أو التدخل فى الحرية الشخصية (المهدى الجديدى، 1:2009)

وقامت الباحثة من خلال اطلاعها على الأدبيات بتعريف العنف النفسي بأنه "وهو نمط سلوكي يصدر من الزوج الى الزوجة بصورة متكررة، تدركها المرآه، تتصف بانسحاب المسيء من العلاقة العاطفية الطبيعية مع الزوجة ، والتي يحتاجها لملاء وقت فراغه وإحساسه بالاهتمام و وقد يشمل العنف الكلامي ، وقد تكون على شكل استخدام طرق عقابية غريبة، منها حبس المرآه في حمام أو غرفة مظلمة أو ربطة بأثاث المنزل أو تهديده بالتعذيب، والاستخفاف بالمرآه وتحقيرها أو نبذها واستخدام كلام حاط من مكانتها، أو تعنيفها أو لومها أو أهانتها ومعايرتها والسخرية منها.

الأسرة: بالرغم من أن الأسرة نظام اجتماعي رئيسي و مؤسسة من أهم المؤسسات الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي، ألا أن تعريفات الأسرة تعددت واختلفت بتعدد واختلاف العلماء واتجاهاتهم النظرية و الفكرية وبتعدد المجتمعات واختلاف عاداتها وتقاليدها(صالح الزين،زينب الزهري:1996ص198،197)

كما يعرفها **اوجبرن ونيمكوف** "بأنها عبارة عن منظمة دائمة نسبيا تتكون من زوج وزوجه مع أطفال أو بدونهم ، أو تتكون من رجل وأمراه على انفراد، مع ضرورة وجود أطفال في هذه الحالة ، وتربط هؤلاء علاقات قوية متماسكة تعتمد على أواصر الدم، والمصاهرة (عادل عبدالكريم:2005ص160)

التوجه النظري:

تعتبر نظرية التفاعلية الرمزية من أبرز النظريات من حيث ملامحها، والتي بدورها تناولت موضوع البحث الراهن ، والتي يتخذ اتجاهاً مغايراً أو مختلف عن النظريات الأخرى في تفسير العنف ضد المرأة، كما أن طبيعة موضوع الدراسة هي تفرض علينا في الكثير من الأحيان، نوعية الاتجاه النظري الذي يعتمد عليه الباحث لفهم طبيعة العنف الممارس ضد المرأة المتزوجة، ومن هنا سيتم اختيار النظرية التفاعلية الرمزية وتوظيفها في هذه الدراسة ، لأنها تفسير السلوك من خلال العلاقات التفاعلية القائمة بين الزوج

والزوجة داخل الأسرة وتركيزها على طيعة العلاقات الشخصية بين الزوجين والتوافق الجنسي بينهما، واتخاذ الأدوار وكيفية تأديتها وفقاً لمتطلبات الدورة الاجتماعية والاقتصادية وما يترتب على ذلك من مشاكل شد الدور، وصراع الأدوار فيما بينهم، والعنف الأسري داخل الأسرة الليبية ، وحيث أن العامل الرمزي كان يعتقد أصحاب هذه النظرية يختلف باختلاف البنية اللغوية أو العرقية أو الطبقية للأفراد ، لذى يتركز اهتمامهم عند دراستهم للأسرة على طبيعة الاختلافات بين العالم الرمزي للزوج والعامل الرمزي للزوجة، وانعكاس وتأثير الاختلاف على تحديث توقعات الأدوار وطبيعة التفاعل بينهم، وفي الإطار أو ضحت دراسات عديدة أنه كلما اختلف وتباين العالم الرمزي للزوجين بسبب انتمائهم لبيئات مختلفة، كلما تشكلت توقيعات الأدوار بينهم بشكل بطيء وضعيف وبالتالي تظهر أنواع من التوتر والصراع بوضوح في عملية التفاعل بين الزوجين، ويحدث العكس إذا كان العامل الرمزي للزوجين واحداً ومتقارب.

وضمن اهتمام أصحاب التفاعلية الرمزية في دراسة السلوك وأضافوا مناهج ومفاهيم تفاعلية في دراسة التوافق الزواجي تبعاً لأدوار الزوجين فسلوك الزوجين قد يختلف من حيث المكانة والدور .

وفقاً لذلك يمكن دراسة سلوك الأفراد من خلال آليات التفاعل الاجتماعي للأفراد ضمن علاقاتهم بأسرهم وأصدقائهم، وعلى هذه العلاقات شخصية بين الزوجين، وعلى اعتبار الأسرة فوحدة من الشخصيات المتفاعلة هو محور التفاعلية الرمزية ضمن إطار العلاقات الأسرية (غنيمة المهياني:1980ص57)

وعمليات التفاعل داخل الأسرة، تتكون من أداء الدور وعلاقات المكانة، ومشكلات الاتصال، ومتخذي القرارات ، وعمليات التنشئة، فالتركيز هنا يكون على الأسرة كحصيلة، وليس كوحدة استاتيكية (سامية مصطفى الخشاب:1993ص54) .

وترى التفاعلية الرمزية للأسرة بشكل عام تركيزها في دراسة العنف ضد الزوجة من خلال العلاقات السلبية ومظاهر الاتصال رمزي سلبية بين الأفراد الأسرة الواحدة، ومنطلق من جملة فرضيات ترى أن العنف الواقع بين الأفراد والأسرة وحالة صدام بين الزوج والزوجة تعود إلى مكانة كل فرد ودور كل من الرجل والمرأة ومسئولياتهم اتجاه أسرهم ، كما تركز على أهمية التعلم في توجه سلوك الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية وتعلمه دوره في الحياة، إضافة إلى التعلم من جهة أخرى يخفف من مدى العنف بوجود برامج للعلاج وتعديل السلوك واحداث تغيرات ثقافية واسعة المدى.

منهجية البحث:

تهدف البحوث الوصفية إلى دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ويعبر عنها بتعبير كمي أو كيفي، وهذا يعني أن البحث الوصفي يهتم بدراسة حاضر الظاهر والأحداث بعكس البحث التاريخي الذي يدرس الماضي، ويهتم بوصف نشاطات وعمليات وأشخاص، ويمكن أن يهتم بالعلاقات السائدة بين الظواهر الحالية، ويشمل محاولات للتنبؤ بوقائع في المستقبل، وتشمل البحوث الوصفية أنواعا فرعية متعددة مثل الدراسات المسحية ودراسة

الحالة والدراسات الارتباطية وهناك وسائل متعددة لجمع البيانات والمعلومات في البحوث الوصفية مثل الملاحظة والمقابلة والاختبارات والمقاييس المتدرجة(الزيباوى، 2011، 30).

ولقد تبنت الباحثة الاسلوب الوصفى التحليلى، حيث اعتمدت على المنهج الوصفى لأنه يعبر عن الظاهرة الاجتماعية محل البحث، فالمنهج الوصفى يمكن الباحث من وصف ماهو كائن وتفسيره وتحديد الظروف والعلاقات التى توجد بين الواقع.

الدراســـات السابقـــة:

سيتم عرض بعضا من الدراسات المحلية و العربية، ولقد تم عرض هذه الدراسات السابقة من الأقدم إلى الأحدث، ومن أهم الدراسات ما يلي:

أولاً- الدراسات المحلية :

1- دراسة مصطفى عمر التبر (1997) بعنوان : العنف العائلي في الدول العربية:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العنف ضد المرأة داخل الأسرة، وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية، وقد تم الاعتماد على المنهج الاستكشافي، وجمعت البيانات عن طريق استمارة المقابلة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها : أن العنف يتناسب عكسياً مع السن، كلما ارتفع سن الضحية انخفضت درجة العنف ضدها، وأيضاً توصلت إلى أن العنف يتناسب عكسياً مع التعليم، كلما ارتفع مستوى تعليم الضحية وتعليم المعتدي اتخفضت درجة احتمال حدوث العنف، وكذلك كلما تحسن السكن قل العنف .

2- دراسة نحاة أبوبكر حسين زيت (2001) بعنوان: العنف الموجه من الرجل نحو المرأة داخل الأسرة بمدينة طرابلس.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم مظاهر العنف الأسري ، وتم الاعتماد على المسح الاجتماعي، وجمعت البيانات عن طريق استمارة استبيان ، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من بينها : أن البطالة وتعاطي المخدرات كانت من أبرز الأسباب المؤدية إلى وقوع العنف على المرأة .

3-دراسة إلهام أحمد العجيلي (2014) بعنوان : العنف الأسري ضد الزوجة بالمجتمع الليبي.

وكان من ضمن أهدافها التعرف على الأسباب الكامنة وراء تعرض المرأة للعنف، وكذلك التعرف على علاقة العنف ضد الزوجة ببعض المتغيرات الاجتماعية ، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات عن طريق استمارة المقابلة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من بينها، أن الأزواج المتحصلين على مستويات تعليم عالية هم أقل ممارسة للعنف ضد الزوجة، كما توصلت أيضا أن الأسرة التي دخلها ثابت هم أقل ممارسة للعنف ضد الزوجة، كما توصلت أيضاً أن الأسرة التي دخلها الشهري محدد تزيد فيها نسبة العنف ضد المرأة.

4- دراسة سعاد مولود أحمد المريمي (2015) بعنوان : ملامح العنف العائلي ضد المرأة وآثاره الاجتماعية في المجتمع الليبي .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أشكال العنف السائد في الأسرة الليبية، وكذلك التعرف على أهم العوامل المؤدية للعنف ، استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، وجمعت البيانات عن طريق استمارة الاستبيان، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: النساء المتزوجات هم أكثر عرضة للعنف سواء من الأزواج أو الحموات، أن المجتمع الحضري يمارس فيه العنف أكثر من الريفي .

ثانياً- الدراسات العربية:

1- دراسة ملك غلول (1992) بعنوان : العنف الموجه ضد الزوجة من قبل الزوج في مصر:

حيث هدفت إلى التعرف على العنف ضد المرأة وعلاقته ببعض العوامل النفسية والاقتصادية، واستخدمت المنهج الوصفي، وتم جمع البيانات عن طريق استمارة الاستبيان، وتوصلت إلى النتائج الآتية: أن معظم أسباب ضرب الزوجة في الأسرة تعود إلى أسباب اقتصادية وضغوط نفسية، كما توصلت إلى أن تعدد الزوجات من أهم أسباب ضرب الزوجة .

2- دراسة أمل عواودة (2002) بعنوان : العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني.

حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الأسباب المؤدية للعنف ضد المرأة في المجتمع الأردني، والتعرف على أنواع العنف ضد الزوجة، واستخدمت منهج المسح الاجتماعي، وتمثلت البيانات عن طريق استمارة الاستبيان، وأسفر التحليل الاحصائي على جملة من النتائج من أهمها : أن أكثر أنواع العنف الممارس على النساء في الأردن هو العنف الاجتماعي ويليه حركان المرأة للخروج للعمل، وآخرهم العنف اللفظي .

3- دراسة صباح اسماعيل محمد مهدي (2006)، بعنوان : العوامل الاجتماعية المؤدية لاستخدام العنف ضد المرأة ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الاجتماعية المؤدية لاستخدام العنف (البدني ، النفسي) ، وما هي المشكلات المؤدية لاستخدام العنف ضد الزوجات واستخدمت منهج المسح الشامل، وجمعت بياناتها عن طريق استمارة الاستبيان، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من بينها أن التعذيب والتشويه هو أكثر أنواع العنف الجسدي استخداماً ، ثم حركان هو أكثر أنواع العنف الجسدي استخداماً ، ثم حرمان الزوجة من العمل والخروج من المنزل ، وتوصلت أيضاً إلى أن العنف النفسي أشد تأثيراً من العنف الجسدي.

4- دراسة منى محمد الصاوي سنجاب (2007)، بعنوان: العنف الأسري ضد المرأة "دراسة حالة لإحدى قرى محافظة الدقهلية".

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مظاهر العنف الأسري ضد المرأة، وكذلك التعرف على الأسباب المؤدية إلى العنف، وكذلك الآثار المترتبة عليه، واستخدمت المنهج

الوصفي (مسح اجتماعي) ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها هو أن أكثر أنواع العنف الممارس هو السب والشتائم والإهمال في التغذية والصحة والترويح، وأخذ المشاورة ، وتوفير الطلبات، كما كشفت أيضاً عن وجود علاقة بين مظاهر العنف الأسري ضد المرأة والمرحلة العمرية والمستوى العلمي والدخل، وعدد أفراد الأسرة.

5- دراسة هاجر علي محمد رمضان (2007)، بعنوان: أنماط العنف ضد المرأة في المجتمعات الريفية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب العنف ضد المرأة وكذلك التعرف على أشكال العنف ، وأهم الآثار المترتبة عليه، استخدمت الدراسة المسح الاجتماعي، وجمعت بياناتها عن طريق استمارة الاستبيان وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها : تأتي الأسباب الاقتصادية في الترتيب الأول كأحد أسباب العنف، ثم تلتها الاجتماعية، وأن أهم الآثار المترتبة على العنف سواء العلاقة بين الزوجين ، وعدم التكيف في الحياة الأسرية .

6-دراسة منى محمد السعيد حمدي (2009)، بعنوان : ممارسة العنف ضد المرأة وأثره على أداء أدوارها الأسرية.

وكذلك التعرف على الفروق في أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة من قبل الزوج، كذلك التعرف على الفروق في الأسباب المؤدية للعنف وفقاً للتغيرات التالية (تعليم الزوج، تعليم الزوجة، دخل الأسرة، مدة الزواج ، وظيفة الزوج) واستخدمت المنهج الوصفي ، وجمعت بياناتها عن طريق استمارة الاستبيان ، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن هناك فروقاً في أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة تبعاً ؟؟؟ الدخل المنخفض الأسرة حديثة الزواج، المرأة التي تعمل، التعليم المنخفض.

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث الحالي ، أن المرآه تعاني من العنف الاسري بكافه أشكاله(الجسدي، النفسي، الإهمال)، كما بينت أن العنف ضد المراه يتأثر بالعديد من المتغيرات كالمستوى الاقتصادي ،والمستوى التعليمي للرجل وان النساء أكثر عرضه للعنف من الرجال ، والإهمال هو أكثر أنواع العنف ممارسا.

وعليه لابد من تكافل جهود الباحثين في مختلف التخصصات الاجتماعية والتربوية والنفسية ووضع الخطط والبرامج للحد من هذه الظاهرة (العنف ضد كبار المراه) والتخفيف من أثارها قدر الإمكان.

ثالثا: الدراسات الاجنبية:

1-دراسة (Sieger Karin 2004) بعنوان آثار ومعالجة العنف المجتمعى لدى النساء والمراهقين، فى ولاية فلوريدا، الولايات المتحدة، فقد تناولت العوامل والمحددات التى تساهم فى إنتشار ظاهرة العنف المجتمعى، وأثره على الأطفال والمراهقين والنساء والأطفال المراهقين، وأسرهم، للتعامل مع أثار العنف المجتمعى، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بدراسة العديد من المتغيرات فى محاولة لوضع محددات وعوامل وروابط

وعوامل التعرض للعنف المجتمعى فى ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة، كما قام الباحث بوضع مجموعة من الاستراتيجيات والمرجعيات السابقة.
وقد أشارت النتائج الى أن نسبة العنف المجتمعى ضد النساء والمراهقين مقلقة، حيث جاءت بواقع متوسط وبنسبة 68% كما أنها تزداد باستمرار مع مرور الوقت، بالاضافة الى ان النساء والاطفال الذين يتعرضون للعنف المجتمعى يواجهونمجموعة كبيرة من الامراض النفسية والبدنية ذات المنشأ البنفسى، حيث تتراوح من الاكتئاب والقلق الى سلوكيات معادية للمجتمع، إضافة الى الانتحار.

مظاهـــــر العنف ضـد المرآه:

1.العنف الجسدي: يعد العنف الجسدي من الأنماط القديمة و الحديثة في نفس الوقت ذاته، حيث يعد من أقدم وأكثر الأنماط شيوعا، فهناك كبار سن يتعرضون يوميا للعنف الجسدي(سمية افريوات المشاي:2003 ص36)

ومن خلال اطلاع الباحث على الكتب والدراسات السابقة تم استنتاج تعريف شامل للعنف الجسدي ضد المرآه "هي أية إصابة للمرآه لا تكون ناتجة عن حادث، بل هي نتيجة لاستخدام العقوبة الجسدية المتكررة وتتعرض المرآه من خلالها إلى الإصابات الكدمات أو الخدوش أو آثار ضربات أو لكمات بالجسم أو الخنق والعض والدهس والمسك بعنف وشد الشعر والقرص والبصق أو كسور في العظام أو الحرق أو التقييد بحبل أو إصابة داخلية أو حتى الإصابة المفضية إلى الموت.

2.العنف النفســي: يعد العنف النفسي هو الأخر من أصعب إشكال العنف وأخطرها، وذلك بسبب تحديد أثارها من ناحية، وأنها اقل ظهورا، ولكنها أكثر بقاء وصمودا في شخصية المرآه المساء إليها من ناحية أخرى(عبد الرحمن العيسوي:1995 ص217)

لذا فالعنف النفسي هو أكثر أشكال العنف غموضا، وذلك بسبب صعوبة تعريف المصطلح والتنبؤ بأثره على ضحاياه (عواقبه) ووضع بدائل علاج فعاله، فالعنف النفسي يعتبر عاملا مصاحبا لوجود أشكال أخرى للعنف ، وكذلك مفتاح لفهم الديناميكية (القوة المحركة) لكل أنواع العنف الأخرى(أيمن احمد السيد: 2012 ص11)

3.العنف عن طريق الإهمال: لقد حدد المتخصصون في المجال الطبي والصحة العقلية والمشرعين القانونيين عدد تصنيفات لأشكال الإهمال منها : الإهمال الجسدي والإهمال الطبي والإهمال الاجتماعي، أما فيما يتعلق بالإهمال الجسدي فانه يتضمن رفض العناية اليومية للمرآه أو تركها بلا عناية لفترة طويلة من الزمن ، مما يترتب عليه تهديدا لصحتها، والفشل في توفير ملابس نظيفة تتلاءم مع طبيعة الجو ، او منزل نظيف ، وذلك لضمان البيئة الصحية المناسبة، إما الإهمال الطبي فانه يشير إلى الفشل في توفير الرعاية الصحية للمرآه كعدم معالجتها وتوفير الأدوية لها، أما الإهمال الاجتماعي هو عدم التواصل مع المرآه وزيارتها، وكذلك عدم زيارة الجيران والأصدقاء والأقارب لها(إبراهيم سيد جابر:2013ص24)

وهو إدراك المرآه لسلوك من حولها(الزوج) الذي يهمل مشاعرها،و غياب السلوك الذي ينبغي إن يكون استجابة لاحتياجات البناء ، وهنا لا يؤذي المرآه جسميا أو لفظيا ،ولأكن لا يلبون احتياجاتها و يهملون مشاعرها وأهدافها وحاجاتها و ومن إشكاله الهجر والتخلي عن المرآه وإهمال طعامها ونقص الدفء ونقص الملابس المناسبة والظروف المنزلية غير الصحية وعدم حمايتها من الإخطار.

4.خصائص المجتمعات التي تسيء معاملة المرآه: كما نجد أن نظرة أفراد الأسرة والمجتمع للمرآه تختلف باختلاف الأنماط المجتمعية، و لربما يرجع هذا إلى اختلاف أسلوب التنشئة الاجتماعية في كل نمط مجتمعي عن الآخر، فالتنشئة الاجتماعية في المجتمع الريفي تحث على طاعة المرآه للرجل، ولا يكون لها أي دور سواء الطبخ وتربية الأبناء والاهتمام بالأمور المنزلية ولا يحق لها ان تتدخل في كل شؤون الحياه ولا يؤخذ لها أي راي حتى في اختيار شريك الحياه، وهذه السمات تختلف إلى حد كبير في المجتمع الحضري، الذي باتت تسوده احترام المرآه والاخذ برايها، واعطائها فرص التعليم والعمل والمشاركة في كل أمور الحياه اليومية، ووصلت أيضا الى مساعدة الزوج في مصاريفه وتوفير الدعم المادي ومساندة الاسرة (محمد يسري إبراهيم دعبس **:1992،ص47_48**)؛ ونتيجة لذلك قد تعاني المرآه في المجتمع الريفي العديد من المشكلات الاجتماعية، كسوء المعاملة من قِبل المحيطين به، وضعف المكانة والهيبة والسلطة من قِبل أفراد الأسرة و المجتمع، وغير ذلك من المشكلات الاجتماعية التي صاحبت الحياه في المجتمع الريفي (محمد البدوي الصافي **:131،19998**).

تاسعا:علاقة العنف ضد المرآه بالمتغيرات الاجتماعية: علاقة متغير النوع بالعنف ضد المرآه: إن الدراسة العلمية لأوجه الشبه والاختلاف بين الجنسين في شتى النواحي النفسية والاجتماعية، هو أمرٌ مهمٌ لفهم السلوك البشري؛ لأن النوع هو أحد المحددات الأساسية التي يتميز بها الناس بين المجتمعات البشرية؛ فالمعرفة العلمية لوجه الشبه والاختلاف بين الذكور والإناث في النواحي النفسية تحمل معاني بعيدة المدى في تفسير الأداء البشري، إن قيمة هذه المعرفة في تحسين فهم القوى البشرية تنشأ من مدى طواعية ومرونة السلوك الذكري والأنثوي للتغير استجابة للظروف المتغيرة (أليس أيجلي والديكمان امندا:بدون سنه ص43).

وعليه، فقد حظي موضوع الفروق بين الجنسين في الشخصية والسلوك باهتمام العلماء والباحثين في مجال علم النفس أكثر من علماء الاجتماع؛ إذ يرجع الاهتمام العلمي بها للثلاثينيات من القرن العشرين(مصطفى أحمد تركي: بدون سنه ص86).

في ضوء ما تقدم، فإن أنسب ما يمكن أن يقال في موضوع فروق الجنس هو: إنه لا يمكن تأكيدها أو نفيها بشكل قاطع، حتى في موضوع البحث الحالي العنف ضد المراه - قيد الدراسة- من أهم المتغيرات التي يحتمل أن ينسحب عليها القول السابق؛ ففروق النوع في العنف)، كما اشرنا اليه (في الدراسات السابقة)، غير مؤكدة في كل المجتمعات، حيث إنها

تظهر في بعض المجتمعات ولا تظهر في أخرى، بل إنها حتى داخل المجتمع الواحد تظهر في بعض السياقات وتختفي في أخرى، ناهيك عن تضارب نتائج هذه الدراسات.

وسوف تعتمد الباحثة في توضيح الفروق بين الذكور والإناث بالإشارة إلى المحددات المتعلقة بالجانب الاجتماعي/ الثقافي، وتلك المتعلقة بالجانب بالتنشئة الاجتماعية. وفيما يلي مناقشة لهذه المحددات:

إن للأنماط الثقافية دوراً كبيراً في تعليل التباين الحاصل الذي يمكن أن يظهر- في بعض الدراسات - بين الجنسين في العديد من النواحي النفسية والاجتماعية، كالعنف الموجه ضد المراه مثلاً، وذلك من خلال التنميط الجنسي وما يترتب عليه من اختلاف في الأدوار الاجتماعية والمهنية وغيرها.

حيث يشير أصحاب الاتجاه المعرفي أن التنميط الاجتماعي يحدد الدور الذكري والأنثوي للأفراد في العديد من الثقافات الإنسانية(إدريس أبوبكر محمد شعيب:2012 ص67_68). ، فالطفل يستنبط (من خلال التدعيم؛ الإقتداء؛ التقمص) ويتمثل من الثقافة التي يعيش فيها نمطه السلوكي الذي يجده معمماً على أفراد جنسه أو معمماً لأفراد جنسها إذا كانت أنثى(ماهر محمود عمر: 1990 ص99). ونظراً لأن العديد من المجتمعات - ومجتمع البحث الحالي منهما- يميز بدرجة ما بين الذكور والإناث في المعاملة، فإن الأنثى يتسم سلوكها بالتعاون والعطاء والتعاطف؛ بحكم تنشئتها التي تؤكد- عبر الضغط الاجتماعي- على الطاعة وتربية الأطفال والخدمة المنزلية. بينما نجد أن الذكر يتسم سلوكه في الغالب بالاستقلالية والاعتماد على النفس؛ وذلك بسبب تنشئته التي تتصف بالتشجيع على الإنجاز والتسامح، ودعم المبادأة والتحدي، وتحمل المسؤولية، وقلة المحاذير والضغوط الاجتماعية(محمود عودة الريماوي: 1990 ص190).

ان الأوضاع المختلفة للذكور والإناث في البناء الاجتماعي أدت لظهور سلوك متمايز جنسياً عبر مجموعة من العمليات الداخلية والوسيطة، إحدى هذه العمليات هي تشكّل أدوار النوع (الذكور، الإناث)؛ والتي عن طريقها يكون من المتوقع أن الناس من جنس معين يمتلكون الخصائص التي تؤهلهم للمهام التي ينفذونها، كما أن الأدوار التي يحددها النوع - جنباً إلى جنب مع الأدوار الخاصة التي يختص بها الرجال والنساء (العائل - ربة الأسرة) توجه بعد ذلك الخصائص النفسية والاجتماعية والسلوك بوجه عام، هذا التوجيه يتوسطه ممارسات التطبيع السيكولوجية الاجتماعية (مثل: المسايرة المتوقعة، وعمليات التنظيم الذاتي) (أليس أيجلي والديكمان امندا: مرجع سبق ذكره، ص150).

حيث نجد دائماً دور الابن (الذكر) القيام بالمسؤوليات الصعبة، ودائما يؤخذ برايه ويحترم ،وتحققق كل طلباتها حتى وان كان صغيرا في السن ،وبل يكون مصدر اعتزاز وفخر وتباهي،

فنجد تعامل الوالدين مع أطفالهم يختلف تبعاً لاختلاف جنسهم ويكون له أثر في التنشئة الاجتماعية التي تحدد مسار النمو الاجتماعي للطفل ويتعامل الآباء بطرق مختلفة حسب جنس الطفل مدعمين بذلك أنماط السلوك المقبولة فيما يتعلق بكل من الجنسين إذ

يعلق الآباء أهمية كبرى على الإنجاز والاعتماد على النفس والاضطلاع بالمسؤولية بالنسبة للذكور كما تزيد الضغوط الوالدية بالنسبة للإناث فيما يتعلق بالإنجاز والاعتماد على النفس(محمود محمد محمود إسماعيل: 2010 ص33).

فمن الملاحظ أن العنف الموجهة للطفل من قبل الوالدين تتحكم بها أو توجهها الظروف والمواقف التي يمر بها الطفل، فمن المتعارف عليه اختلاف ظروف التنشئة لدى الأطفال من الجنسين وقد يتلقى الاناث أساليب للعنف أكثر من الذكور، حيث تقتضي أسس التربية والأعراف والتقاليد المتعارف عليها خضوع الفتاة وعدم الرضا على تمردها وإبداء رأيها، فهي قد تكون أكثر سمعاً وطاعة وربما ظروف التنشئة التي تتلقاها تزيد من فرص تعرضها للعنف، بينما الذكور وكما هو معروف في مجتمعنا يمتازون بمساحة من الحرية هي أكبر نسبياً قياساً إلى الإناث كونهم يتلقون فرصاً أكبر للخروج من المنزل سواء للعب أو لزيارة أصدقائهم،(علي إسماعيل عبد الرحمن: 2006 ص47-48).

وقد أشارت(ممدوحة سلامة1984) "أن زيادة دفء العلاقة بين الأب وابنته عنها من الأب وابنه مما يجعل الوالدين أكثر ضبطاً للبنات وتقيد لأنشطتهن عن البنين وأن كانوا أقل رغبة في توقيع العقاب .

ومن الواضح أن الفرق في معاملة الوالدين للجنسين من الأبناء تنعكس على عدد من السمات السلوكية التي يكتسبها الأبناء مثل السلوك السلبي أو الاعتمادي،(علي إسماعيل عبد الرحمن: 2006 ص47-48).

و تأسيسا على ما سبق ذكره فان المرآه من صغرها هي الأكثر عرضه للعنف اكثر من الرجل، وهذا بسبب طبيعة المجتمع الذي تعيش فيه وخاصه ان كان مجتمع ريفيي، ناهيك عن ثقافة المجتمع والأعراف السائدة التي تصغر دور المرآه في كل الأصعدة ، وتعطي الرجل الحرية والمساحة الأكبر .

1-علاقة مستوى تعليم بالعنف ضد المرآه:أن للتعليم تأثيراً جوهرياً في بناء شخصية الإنسان ويعبر عن كثير مما يدور في الحياة ومعتقداته، فالشخص المتعلم يختلف في أساليب المعاملة أو التربية عن الشخص الغير متعلم، وتستطيع ملاحظة ذلك من خلال إرجاع هذا الفرق إلى عامل التعليم وبذلك يعتبر التعليم ذو تأثير على أساليب معاملة الرجل للمراه،(نسيم السعيد حسين طبل: مرجع سبق ذكره، ص 40.

فالمستوى التعليمي يؤثر على مدى وعي الرجل بمتطلبات واحتياجات المراه، والطرق الملائمة لإشباع تلك الاحتياجات، وفي هذا الصدد يشير الدخيل(1997)، أن مستوى تعليم الرجل وخصائصهم الثقافية تعتبر عاملاً مساعداً لحدوث العنف، وتتعلق بتأثر الرجل بالمتطلبات الحضارية في مجتمعه وفهمه لتلك المتطلبات الحضارية في مجتمعه وفهمه لتلك المتطلبات والتي قد يكون فهمه لتلك المتطلبات خاطئا وتكون متطلبات غير معقولة، كالنظر إلى المراه على أساس أنه خلق فقط لإشباع الرغبة الانفعالية والجنسية بحيث يتوقعان منه أن يمدهما بالراحة والعناية بدلاً من أن يمداه هما بذلك، ويحدث العنف عندما لا يتحقق ذلك الإشباع أو جزء منه، والتوقعات غير المعقولة من

الرجل نحو المراه مبنية على بطبيعة المراه وخصائصها الجسمية وتغير هرموناتهت ومرضها ، كأن يفسر البكاء رفض من المراه له، وأيضاً تطبيق التوقعات الاجتماعية في معاملتها والتشديد المبالغ عليها في كل تصرفاتها،(ماجدة أحمد حسن المسحر: 2007 ، ص140 -141).

وتأسيساً على ما سبق ذكره فإن الطريقة التي يعامل بها الرجل المراه أ وطبيعة العلاقة بينهم تتأثر بمستوى التعليم ، إذ أن ارتفاع مستوى تعليم الرجل يؤدي إلى تفهمهما لأدوارهما، وتكوينهما لاتجاهات إيجابية نحو البعض والأسرة، ويؤدي إلى معرفتهما وتطبيقهما لأساليب التنشئة الحديثة التي تؤكد على أهمية مصادقة المراه ومنحها الحب والعطف والحنان، والابتعاد عن أساليب القسوة والشدة العنف بما يحافظ على كفاءة عملية الضبط الاجتماعي، وتقديم العواطف وإظهارها بكيفية صحيحة، ومراعاة حاجاتها وميولها واهتماماتها وتطلعاتها ومشاكلها والتعامل معها بحرية ووعي، مما ينعكس على المراه وشخصياتها بشكل إيجابي، ، أم انخفاض المستوى التعليمي للرجل، فيؤدي إلى العكس في كثير من تلك النواحي، فتأخذ العلاقة بينهم وبين المراه الشكل الغير إيجابي فتصبح مبنية على العنف ضد المراه وفرض الرأي عليهم بالقوة وإهمالهم،(عادل محمد علي عبد الكريم: 2012 ، ص72 -73).

2-علاقة المستوى الاقتصادي (الدخل) للأسرة بالعنف ضد المرآه: تعتمد الأسرة في حياتها على عدد من المقومات الأساسية حتى تتمكن من القيام بوظيفتها كمؤسسة اجتماعية ونلاحظ أن نجاح الأسرة في توافقها الاجتماعي يتوقف على تكامل هذه المقومات، فالأسرة مثلاً تحتاج إلى دخل اقتصادي ملائم يسمح لها بإشباع حاجاتها الأساسية من مأكل وملبس ومشرب، وتدبير ما يلزمها من خدمات صحية (ماجدة أحمد حسن المسحر: مرجع سبق ذكره، ص136.)

فالدخل بالنسبة للأسرة له دوراً بالغ الأهمية والخطورة في التأثير على حياة المرآه، وسلوكها والتأثير المباشر على مختلف جوانب شخصيتها الجسمية والانفعالية والعقلية والاجتماعية. (فاطمة محمد الزاهر عبدا لله: 2004، ص30.)

حيث نجد أن معاملة الرجل للمرآه تتأثر بمستوى دخل الأسرة، إذ أن ارتفاع الدخل للأسرة له انعكاسات إيجابية كثيرة على شخصية وهوية وقيمة كل واحد منهما، وعلى اتجاهاته نحو نفسه ونحو الآخرين، وعلى كيفية أدائه لأدواره وتقبله للقيم والمعايير، وعلى طريقة وكيفية التعبير عن عواطفه وانفعالاته وسلوكياته ودرجة التحكم فيها وعلى كمية الضغوط والمشاكل التي تواجهه وكيفيه إدراكه لها والتعامل معها، وعلى أمنه الاقتصادي والنفسي والاجتماعي وعلى استقراره وراحة باله وبعده عن الهموم، وعلى مشاعر الغضب والكره والبغض والإحباط والعجز، وعلى الاضطلاع بالمسؤوليات، وعلى إحساسه بالتوازن بفضل إشباع حاجاته المادية والمعنوية. (عادل محمد علي عبد الكريم: مرجع سبق ذكره، ص 76.) كما أن الدخل المرتفع للأسرة يجعل الرجل يتبنيان أنساق أدوار ذات طابع مفتوح، تتسم بالمرونة، وتستند فيها القوة والتأثير على صفات الفرد الخاصة أكثر من

الاستناد على مكانة الفرد ووضعه وجنسه وسنه، ويتبنيا نسق سلطة أكثر ديمقراطية يجعل أنماط الاتصال تتسم بالتقارب والالتقاء. (سامية مصطفى الخشاب: 2008، ص142.) ، ويتبنيا أيضاً أساليب معاملة ذات طابع خاص، تتسم بالتوجيه والنصح والإرشاد اللفظي لا الضغط، وبالتشجيع لا التقليدية والمجاراة، وبالترشيد لا السطوة والسيطرة، وبالمناقشة العقلية والإقناع لا بالعقاب البدني والعنف والعدوان، وبالتدعيم المعنوي والعاطفي لا النبذ والعنف والإهمال وعدم التقدير، كل ذلك من شأنه أن يجعل معاملة الرجل للمرآه تأخذ الشكل الإيجابي،

فانخفاض مستوى الدخل للأسرة يعد أحد العوامل المسببة لتعرض المرآه للعنف، فمن المعروف أن لكل أسرة دخلاً وإنفاقاً، فإذا انخفض مستوى الدخل لدى الأسرة فإنه يثير الكثير من المشكلات(أحمد محمد مبارك الكندي: 2013، ص185.) ، فيؤدي إلى العكس في كثير من النواحي، فمعاملة الرجل للمرآه تأخذ الشكل الغير إيجابي، المتمثل في القسوة والعنف والسيطرة والتسلط والضغط والتقيد والجمود والنبذ والرفض والإهمال من قبل الرجل، بتأثير القيم والمعايير ونماذج السلوك العامة التي ترتبط بالوسط الاجتماعي ذي المستوى الاقتصادي المنخفض الذي تنتمي إليه الأسرة، وبتأثير انعكاس الوضع الاقتصادي المنخفض على الوضع النفسي والاجتماعي والعاطفي، وعلى الانفعالات والسلوكيات ، وكذلك على الاتجاهات الاسرية التي قد تصبح سلبية نتيجة ما تسببه مسؤولية ورعاية وتوفير احتياجات المرآه من مشقة وعناء، والمتمثل في ضعف الولاء والارتباط والانتماء، والتمرد على القيم والمعايير والسلطة ، والاتجاهات والمشاعر السلبية نحو المرآه من قبل الرجل، بتأثير طريقة معاملة الرجل للمراه (عادل محمد علي عبد الكريم: مرجع سبق ذكره، ص 77.) ، وبتأثير انعكاس وضع الأسرة الاقتصادي المنخفض على وضع الرجل النفسي والاجتماعي والعاطفي والانفعالي والسلوكي، وبتأثير انخفاض تقدير الرجل للمراه بسبب عجز الرجل على توفير ما يتطلبه إشباع الحاجات الأساسية لهم وللأسرة(عادل محمد علي عبد الكريم: مرجع سبق ذكره، ص 78.).

3-علاقة حجم الأسرة بالعنف ضد المرأة: المتغير الأخر المرتبط بالعنف ضد المراه هو حجم الأسرة، هذا المتغير منطلق من الافتراض القائل بأن عدد الاسرة المتزايد سيمثل انعصابا ومشقة على القائمين برعايتهم، حيث يشير البعض إلى أن هناك ارتباطاً بين زيادة حجم للأسرة وبين حدوث العنف الموجة ضد المراه ، حيث كلما زاد عدد الاسرة زاد إمكانية حدوث العنف ضد المراه(مي بنت كامل: مرجع سبق ذكره، ص 66.).

يمثل حجم الأسرة أحد العوامل المهمة في حدوث العنف ضد المراه(علي إسماعيل عبد الرحمن: 2007، ص 51.) وكذلك يعد من الأسباب الحقيقية لسوء معاملة وإهمال المراه، وذلك لما يسببه من ضغوط نفسية واجتماعية ومالية للاسرة، فالمراه في الأسرة كبيرة العدد-أي التي يفوق عدد أفرادها عما يتاح لهم من إمكانيات وفرص النمو السليم في نطاقها- غالباً ما يكون أكثر عرضه للتجاهل والإهمال، والعقاب البدني من قبل الرجل، والحرمان من إشباع حاجاته الأساسية مما يؤثر سلباً على نموه ويرسب في نفسه مشاعر

الإحباط والقلق والدونية والحقد والكراهية والظلم، فكلما زاد حجم الأسرة كانت اتجاهات الرجل نحو المراه والحياة الأسرية بصفة عامة أكثر سلبية بسبب قلة التفاعل والاتصال العاطفي الحميم بين الرجل والمراه، وبسبب زيادة عدد الأعباء الملقاة على عاتق الرجل(حسن مصطفى عبد المعطي: 2004، ص107).

وترى بدرية كمال أن حجم الأسرة الكبيرة يرتبط إلى حد ما بعدم قدرة الآباء على إشباع الحاجات النفسية للمراه و للأبناء، الأمر الذي قد يسيء إليهم، كما أن علاقة الرجل بالمراه في الأسر الكبيرة تتسم بالبرودة والرفض الذي بدوره شرط أساسي لحدوث العنف، أما الأسر الصغيرة تسمح بإقامة نوع من الحوار الهادي داخل الأسرة مما يحقق توافقاً اجتماعياً ونفسياً لكل من الرجل والمراه، وهذا ما أظهرته نتائج دراستها في وجود فارق دال إحصائياً بين الرجال المسيئين وغير المسيئين بالنسبة لحجم الأسرة(نسيم السعيد حسين طبل: مرجع سبق ذكره، ص 38).

كما تؤثر زيادة الحجم على أسلوب معاملة المراه، فالمراه التي تنتمي إلى أسرة كبيرة العدد تكون عرضة للعنف ، وذلك نتيجة للضغوط والمتطلبات الاقتصادية التي تتطلبها تلك الأسر لإشباع حاجاتها هذا من ناحية، وأما أن يحدث العنف لقلة الوقت الذي يقضيه الرجل مع المراهمن ناحية أخرى(نسيم السعيد حسين طبل: مرجع سبق ذكره، ص 37).

ويعد حجم الأسرة من المتغيرات ذات الصلة بالمستوى الاجتماعي الاقتصادي (سالفا الذكر)، فمن المرجح أن وجود الرجل وعدد معقول من الأبناء يتناسب مع إمكانات الأسرة الاقتصادية واستعداداتها الصحية والنفسية والاجتماعية ، ويعد هذا شرط من شروط المناخ الأسري لعدم تعرض المراه للعنف(عبد السلام عبد الغفار وآخرون: 1997، ص 37).

ولكن حجم الأسرة أمر نسبي يختلف باختلاف المجتمعات والثقافات، فنجد في المجتمعات الغربية الأسرة النواة، وغالباً ما تكون صغيرة الحجم لا تزيد على(4-5) أفراد، أما المجتمعات العربية فغالباً ما تكون الأسرة كبيرة أو متوسطة الحجم إلى أن تصل أحياناً إلى ثمانية أفراد أو أكثر، وقد وجد هذا الصنف من الأسر يشكل(2، 44) من مجموع الأسر في تسع أقطار عربية(نسيم السعيد حسين طبل: مرجع سبق ذكره، ص 37).

وإذا أخذنا المجتمع الليبي على وجه الخصوص نجد أن النمط السائد هو الأسر كبيرة الحجم، حيث يصل عدد الأبناء إلى 30 فرد وأكثر وهذا ما دفع الباحث دراسة هذا المتغير.

4-علاقة متغير الخلفية الاجتماعية(ريف-حضر) بالعنف ضد المرأة: تبين أن هناك احتمالية اختلاف بين البيئتين (الريفية-الحضرية) في معاملة المراه حيث نتوقع أن المراه في البيئة الحضرية-إلى حد ما- أقل تعرض للعنف من الرجل عنها بالبيئة الريفية، وفيما يلي عرض لطبيعة الحياة في الريف والحضر لتوضيح وضع المراه في البيئتين:

إن للمجتمع الريفي مجموعة من الخصائص التي تختلف عن نظيره في المجتمع الحضري، فالمجتمع الريفي لا شك أنه أصغر حجماً من المجتمع الحضري، وأكثر تمسكاً بالعادات والتقاليد، وسكانه أكثر ارتباطاً ببعضهم البعض وأقل قابلية للتغير السريع.

فإذا نظرنا إلى المجال الذي يعمل فيه الفلاح فإننا سنجد أنه يتسم بالاتساع على العكس في المجال الذي يعمل فيه سكان المدينة، حيث نجد مجال العمل في المدن يتميز بتركيز الآلات والعاملين في مكان واحد بل وتحت سقف واحد في كثير من الأحيان. أما الفلاح فإنه يعمل في مجال واسع وذلك لاعتماده على الأرض وتربية الحيوانات، ولذلك فإن المساحة تُعد بالنسبة له عنصراً رئيسياً في مجال عمله(صالح لوجلي صالح الزوي: 1998، ص85_86).

نتائج البحث:

1. تتلقى الاناث أساليب للعنف أكثر من الذكور، حيث تقتضي أسس التربية والأعراف والتقاليد المتعارف عليها خضوع الفتاة وعدم الرضا على تمردها وإبداء رأيها، فهي قد تكون أكثر سمعاً وطاعة وربما ظروف التنشئة التي تتلقاها تزيد من فرص تعرضها للعنف، بينما الذكور وكما هو معروف في مجتمعنا يمتازون بمساحة من الحرية.

2. إن الطريقة التي يعامل بها الرجل المراه أ وطبيعة العلاقة بينهم تتأثر بمستوى التعليم ، إذ أن ارتفاع مستوى تعليم الرجل يؤدي إلى تفهمهما لأدوارهما، وتكوينهما لاتجاهات إيجابية نحو البعض والأسرة، ويؤدي إلى معرفتهما وتطبيقهما لأساليب التنشئة الحديثة التي تؤكد على أهمية مصادقة المراه ومنحها الحب والعطف والحنان، والابتعاد عن أساليب القسوة والشدة العنف بما يحافظ على كفاءة عملية الضبط الاجتماعي.

3. فمعاملة الرجل للمرآه تأخذ الشكل الغير إيجابي، المتمثل في القسوة والعنف والسيطرة والتسلط والضغط والتقيد والجمود والنبذ والرفض والإهمال من قبل الرجل، بتأثير القيم والمعايير ونماذج السلوك العامة التي ترتبط بالوسط الاجتماعي ذي المستوى الاقتصادي المنخفض الذي تنتمي إليه الأسرة، وبتأثير انعكاس الوضع الاقتصادي المنخفض على الوضع النفسي والاجتماعي والعاطفي، وعلى الانفعالات والسلوكيات.

4. يمثل حجم الأسرة أحد العوامل المهمة في حدوث العنف ضد المراه وكذلك يعد من الأسباب الحقيقية لسوء معاملة وإهمال المراه، وذلك لما يسببه من ضغوط نفسية واجتماعية ومالية للاسرة، فالمراه في الأسرة كبيرة العدد-أي التي يفوق عدد أفرادها عما يتاح لهم من إمكانيات وفرص النمو السليم في نطاقها- غالباً ما يكون أكثر عرضه للتجاهل والإهمال، والعقاب البدني من قبل الرجل.

5. أن المراه في البيئة الحضرية إلى حد ما أقل تعرض للعنف من الرجل عنها بالبيئة الريفية طبقا لطبيعة المجتمع الريفي الذي تسود فيه قيم الذكورة والرجولة بشكل كبير مما قد يدفع الى عدة مظاهر للعنف ضد المراة.

التوصيات:

1.إقامة دورات تثقيفية وتعليمية لارباب الاسر وذلك من أجل القضاء على محو الأمية والتوعية بدور المراه الفعال في النهوض بالمجتمع في مجتمع الدراسة، مما قد يساعدهم علي تغيير العادات والتقاليد التي لا تتماشي مع متطلبات العصر الحديث، وكذلك تساعدهم علي التوافق والتكيف مع كل ما هو جديد، أي أنها تساعدهم علي المؤامه بين القديم والجديد، الأمر الذي قد ينعكس علي المراه بشكل إيجابي في علاقاته الاجتماعية مع الرجل.

2.الاهتمام بالوضع الاقتصادي للاسر وذلك برفع المعاشات لهم، وصرف المعاشات لمن ليس ، حتى يتمكنوا من مواجهة مختلف مشكلاتهم بأقل مساعدة من الآخرين.

3.تعزيز القيم والعادات والأعراف العربية الإسلامية - عبر مختلف وسائل الإعلام، والمناهج التعليمية - التي تشجع على احترام كبار المراه من قِبل جميع أفراد المجتمع.

4.الاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة من أجل توعية الأسرة عل دمج المراه في المجتمع الخارجي، وذلك من حيث تشجيعهم على تبادل الزيارات مع الجيران والأقارب، والأصدقاء وحضور المناسبات الدينية والاجتماعية، الأمر الذي قد ينعكس إيجاباً على حياة المراه الاجتماعي.

5.مخاطبة جميع المسئولين في الدولة الليبية الجديد عبر وسائل الإعلام المختلفة على الإسراع في أنشاء مختلف الخدمات الثقافية والترفيهية الخاصة بالمراه، كالنوادي الترفيهية، و المنتزهات، والمكتبات الثقافية، وكذلك أنشاء مؤسسة خاصة بالمراه تساعدهم على تنظيم الرحلات والمخيمات وإتاحة الفرصة لممارسة الهوايات المفضلة لديهم.

6.توفير فريق عمل مخصص للرعاية المنزلية مكون من الأطباء والممرضات والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين(يطلق عليهم أصدقاء المراه)، وذلك من أجل تقديم الخدمة للمراه داخل محيط أسرته.

7.توفير وسائل نقل خاصة المراه في محيطهم حتى تسهل عليهم التنقل من مكان إلي أخر بسهوله وبأسعار رمزية، وذلك خدمة لهذه الفئة العمرية من أبناء المجتمع الليبي الذين يقدموا له الكثير.

8.ضرورة الاهتمام بفتح قنوات اتصال مستمرة بين أجهزة ومؤسسات رعاية المراه ووسائل الإعلام المختلفة لتنظيم برامج إعلامية تستهدف زيادة الوعي المجتمعي باحتياجات المراه ومشكلاتهم وكيفية التعامل معهم.

9.الاستفادة من الأندية الرياضية – الخاصة بالشباب- في الفترة الصباحية لممارسة الأنشطة الرياضية والحركية لمن يرغب من النساء للترويح وشغل وقت الفراغ .

10.توعية أفراد الأسرة خاصة، وأفراد المجتمع عامة عبر كافة الوسائل علي تخصيص بعض وقتهم في الاهتمام بالمراه، كتبادل الحديث الودي معهم ومرافقتهم في الرحلات والنزهات، والاهتمام بمظهرهم العام، ومساعدتهم في مختلف شؤونهم المنزلية

والخارجية،بالإضافة إلي مشاورتهم والأخذ بآرائهم ونصائحهم في بعض الأمور الحياتية، بما قد يساهم في شعورهم بالثقة بالنفس وتشجيعهم علي التفاعل والمشاركة مع الآخرين.

المراجـــع

اولا: المراجع العربية:

1) أيمن أحمد السيد محمد: الإساءة الوالدية اتجاه أطفال الاوتيزم وأساليب مواجهتها، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2012.
2) إبراهيم جابر السيد: التفكك الأسري، الأسباب والمشكلات وطرق علاجها، دار التعليم الجامعي، بدون طبعة، 2013.
3) أليس أيجلي والديكمان امندا: طوعية الفروق الجنسية استجابة لتغير الأدوار الاجتماعية، سيكولوجية القوى الإنسانية تساؤلات أساسية وتوجهات مستقبلية لعلم النفس الإيجابي- تحرير: ليزاج اسبيول واور سلام، سترو دينجر، ترجمة: نادية شريف، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.
4) 3.إدريس أبوبكر محمد شعيب: الذكاء الوجداني وعلاقته بكل من :بعض أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء وبعض المتغيرات الديموغرافية لدى عينة من طلبة الجامعة بليبيا، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة، 2012.
5) أحمد محمد مبارك الكندي: علم النفس الأسري، الطبعة الخامسة، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
6) سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة ، دار المعارف ، القاهرة، ط3، 1993م.
7) سمية إبراهيم افريوان المشاي: أثر المشكلات الاجتماعية والنفسية على عدم تكيف كبار السن داخل وخارج محيط الأسرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة السابع من أبريل 2003.
8) حسن مصطفى عبد المعطي: المناخ الأسري وشخصية الأبناء، الطبعة الأولى، دار القاهرة، القاهرة، 2004.
9) عبد الرحمن العسيري: علم النفس الاسري وفقا للتصور الإسلامي، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية،1995.
10) سناء الخولي: الأسرة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992.
11) سامية مصطفى الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2008.
12) صالح لوجلي صالح الزوي: علم الاجتماع الريفي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1998.
13) صالح الزين، زينب الزهري :قضايا في علم الاجتماع والانثربولوجيا ، اطر نظرية وأسس منهجية وتطبيقية ، الطبعة الأولى، منشورات جامعة بنغازي، 1996.

14) عصام توفيق قمر وآخرون :المشكلات الاجتماعية المعاصرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان،2014.
15) عادل عبد الكريم علي : التغير الاجتماعي والعلاقات الخارجية للأسرة النووية،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب، جامعة بنغازي2005.
16) عبد المجيد احمد عبد الرحمن: الأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لإيذاء الطفل وانتهاك حقوقه، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، كلية الآداب والعلوم المرج،جامعة بنغازي ،العدد(1)،2013.
17) علي إسماعيل عبد الرحمن: العنف الأسري، الأسباب والعلاج، الطبعة الأولى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2007.
18) عبد السلام عبد الغفار وآخرون: مظاهر إساءة معاملة الطفل في المجتمع المصري، مركز الإرشاد النفسي، كلية التربية، جامعة عين شمس، 1997.
19) علي إسماعيل عبد الرحمن: العنف الأسري الأسباب والعلاج، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006.
20) غنيمة المهياني، الأسرة والبناء الاجتماعي للمجتمع السكرتي، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ط الأولى، 1980م.
21) فاطمة محمد الزاهر عبدا لله: مظاهر الإساءة للطفل العامل المتسرب من المدرسة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة حلوان، 2004.
22) ماجدة أحمد حسن المسحر: إساءة المعاملة في مرحلة الطفولة كما تدركها طالبات الجامعة، رسالة ماجستير، كلية التربية، عمادة الدراسات العليا، جامعة الملك سعود، 2007.
23) محمد سيد فهمي: العنف الاسري، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2012.
24) محمد يسري إبراهيم دعبس: أوضاع المسنين في الثقافات المختلفة ، دراسة أنثروبولوجية مقارنة، دار المعارف، الإسكندرية، 1992.
25) محمد البدوي الصافي: السلوك الإنساني والبيئة الاجتماعية، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، ط1، 1998.
26) مصطفى أحمد تركي: تقدير الذكورة-الأنوثة في الثقافة الكويتية- المجلة العربية للعلوم الإنسانية المجلد الثامن، العدد29، جامعة الكويت، الكويت.
27) ماهر محمود عمر: سيكولوجية العلاقات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.
28) محمد سرور بن حكمت الحريرى، إدارة الازمات، واستراتيجيات القضاء على الازمات الاقتصادية والمالية والادارية، دار صفا للنشر والتويع، عمان، الاردن، 2011.

29) طاهر حسو الزيباري، أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 2011، ص 30.

30) محمود عودة الريماوي: سيكولوجية الفروق الفردية والجمعية في الحياة النفسية، دار الشروق للنشر، بيروت،1990.

31) محمود محمد محمود إسماعيل: إساءة المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء وعلاقتها بالدافعية والإنجاز، دراسة مقارنة بين الجنسيين في المرحلة العمرية من(12-17) سنة، رسالة دكتوراه، معهد دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، 2010.

32) محجوب عطية الفائدي: علم الاجتماع الحضري، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1، 2004.

33) رسول مطلق محمد، الكلفة الاجتماعية للنزاع فى المجتمعات المأزومة، المركز العلمى العراقى، بغداد، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت،2012.

34) نسيم السعيد حسين طبل: إساءة معاملة الطفل وعلاقتها ببعض متغيرات البيئة الأسرية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2006.

35) المهدى امحمد الجديدى، الآثار الاجتماعية والنفسية لظاهرة العنف ضد المرأة ، جامعة ابريل، ليبيا،2009.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

1-Sieger, Karin, Rojas-Vilchis, Angela: McKinney, cliff, Renk, Kimbery, The Effects and Treatment of community violence in Women and Adolescents, study submitted to the university of central Florida, USA, 2004.